برغم كونها منتجاً محلياً

ارتفاع أسعار المواد الإنشائية يعرقل عملية البناء

بغداد /كريم السوداني

أعرب العديد من المواطنين عن تذمرهم من ارتفاع أسعار المواد الإنشائية في الآونة الأخيرة في عموم البلاد . والذي جاء اثر تعثر وزارة التجارة والصناعة في تزويد الراغبين في البناء بتجهيزهم بما يحتاجونه من مواد أساسية محلية . حيث اضطر اغلب المواطنين الى التوقف عن بناء مساكنهم نتيجة الخلل الذي أفرزته المؤسسات الحكومية في توفير المواد الإنشائية من جهة وارتفاعها في الأسواق المحلية من جهة ثانية . واستغرب العديد منهم عندما أطلقت وزارة التجارة ووزارة الصناعة القروض الإسكانية الذي شرع المصرف العقاري به العام الماضي الذي لم يحقق مايسعى أليه متوسط الدخل المحدود في بناء الوحدات السكنية ألا إذا توفرت هذه المواد ودعمت أسعارها لتمكنهم من المباشرة بالبناء او إضافة بناء آخر.

وفي حديث للمدى قال رعد الماس المدير العام للشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية.. ان الوزارة أوعزت بفتح ثلاثة مراكز للبيع داخل بغداد ومراكز أخرى في كل محافظة لغرض تسهيل مهمة حصول المواطنين على المواد التي توردها وزارة التجارة عبر الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية .

وأضاف الماس أن الشركة وبناءً على هذا التوجيه استحدثت ثلاثة مراكز في كسرة وعطش وسوق الثلاثاء ومركز الوزارة لغرض تسهيل آليات البيع وتجاوز الروتين. مشيراً الى أن المواد التي يتم بيعها في هذه المراكز هي مفردات سيت الحمام والخلاطات والكهربائيات إضافة الى الحديد والخشب بأنواعهما المختلفة وبأسعار جديدة تفضيلية عن السوق التجارية . وعن مدى التنافس مابين المنتج المحلي والمستورد أشار رعد الى أن الشركة بدأت العمل بآليات جديدة الغرض منها الدخول كمنافس مع السوق التجارية وتقديم أفضل الخدمات خلال هذا العام الذي قررت الحكومة أن يكون عام الأعمار والخدمات. وأكد ان الشركة تسعى لتوفير جميع المواد التي تدخل في إعمال البناء والتشييد وهي من شركات ومناشيء عالمية ذات مواصفات عالية الجودة . موضحاً .. ان تعليمات صدرت الى جميع فروع الشركة المنتشرة في المحافظات بهدف ان يكون لها دور اكبر في مجال الأعمار الذي يشهده البلد حالياً ، وبين المدير العام بأن أسعار المواد التي تتعامل بها الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية تنافسية وهي اقل من أسعار السوق المحلية التجارية .

تخفيف الأسعار

واجتمعت أسباب عزوف المواطنين عن الشروع ببناء المساكن والبيوت في بغداد وبقية المحافظات على ارتفاع أسعار الوقود والتي بدورها ارتفعت أسعار المواد الإنشائية الى الضعفين بسبب النقل على حد قولهم حيث طالب العديد من المواطنين الجهات الحكومية العمل على توفير المواد الإنشائية والعمل على تخفيض مامتوفر منها في الأسواق المحلية وتوزيعها عليهم بأسعار مدعومة تطبيقا للوعود التي أعلنتها سابقا مصادر رسمية في وزارتي التجارة والصناعة..

اول المتحدثين لـ"المدى" كاظم راجي ٤٤ سنة قال ..ان مشروع القروض الإسكانية الذي شرع المصرف العقاري به العام الماضي لن يحقق مايسعى اليه متوسطو الدخل في بناء الوحدات السكنية الا إذا توفرت هذه المواد ودعمت أسعارها لتمكنهم من المباشرة بالبناء او إضافة بناء.

فيما أشار صبحي علي ٥٥ سنة متقاعد ان الأسعار المرتفعة لمواد البناء وحدودية قرض المصرف العقاري أجبرته على العزوف عن الشروع بالبناء موضحاً ان المساحة التي املكها للبناء هي ١٠٠ متر مربع والمبلغ المخصص ٢٠ مليون دينار ، ومن خلال استعراض أسعار المواد الإنشائية وجدت إنني لااستطيع ان أنجز سوى ٣٠ بالمائة من البناء..حيث ان مواد الطابوق و السمنت والرمل ارتفعت أسعارها بشكل مفاجيء ،مع العلم ان هذه المواد محلية،وعند السؤال عن أسباب ارتفاع أسعار هذه المواد يأتينا الرد ان تكاليف النقل هي السبب.

واعرب صبحي عن أسفه من عدم انجاز الوعود التي أطلقها المسؤولون في وزارة التجارة والمتمثلة بالشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية والتباطؤ في اتخاذ إجراءات فعالة لتسهيل بيع المواد الصحية والإنشائية للراغبين بها..

اما عبد الخالق عمر ٤٥ سنة موظف أشار الى ان تلك الجهات غارقة بالروتين مبيناً ان تعليمات صدرت الى فروع الشركة بتوسيع صلاحيات البيع للمدراء تشمل جميع المواد التي تتعامل بها بعد إجراء الوزارة تخفيضاً في الأسعار،الا ان الروتين الإداري وقلة المتابعة سببا تأخير شراء المواد .

المواطن نور قصي حميد ٣٤ سنة هندسة كهرباء قال لـ"المدى" .ان استمرار عمليات التهريب أسهمت بشكل واضح في إحباط أمال الراغبين ببناء الوحدات السكنية ،حيث ارتفعت الأسعار وهي حالة طبيعية لعدم القدرة على السيطرة على المنافذ الحدودية بين العراق ودول الجوار، وبحكم اختصاصي في هندسة الكهرباء فان المواد الإنشائية العراقية تعد من أجود مواد البناء عالميا خاصة الطابوق والسمنت لغزارة التربة العراقية بالمعادن المساعدة للتماسك.

وأضاف. ان غياب ضوابط الإنتاج والتسويق والعرض أدت الى إحداث الشحة والغلاء في الأسعار وأدت خطة إطلاق القروض الإسكانية الى زيادة الطلب على المواد الإنشائية مما يستوجب إيجاد الحلول لهذه المشكلة والسعي لعودة الإنتاج المحلي الذي غاب عن السوق..

تحسين غانم ٣٦ سنة موظف كان له رأي أخر حيث قال ..اذا توافرت المواد الإنشائية بأنواعها سيؤدي الى هبوط أسعارها واستقرارها بعكس ما نشاهده الان من ارتفاع كبير ونقص هائل بالمنتج المحلي . ودعا تحسين الى ان تقوم الجهات ذات العلاقة في وزارة التجارة الى المشاركة بضبط جودة ونوعية المواد الإنشائية المصنعة في المعامل والشركات المحلية وإجراء البحوث عليها لإيجاد مواصفات فنية تجعل منها أفضل من المستورد..حيث أثبتت الكثير من الفحوصات المختبرية على بعض المواد الإنشائية المستوردة من دول الجوار عدم قدرتها على مواكبة الظروف الجوية المتغيرة في العراق ،لان المصانع التي أنتجتها غير موثوق بها ماعدا بعض منها ويتابع حديثة..ان المواد الإنشائية العراقية هي الأفضل من الناحية (الجيوبولتك) وقادرة على مقاومة الانزلاقات النسبية في بعض المواقع نظرا للمعادن التي تحتويها المواد الأولية ..

مراقبة ..

فيما تساءل رعد نصيف موظف في وزارة الإسكان عن دور وزارة التجارة في مراقبة سير أسعار المواد الإنشائية ومتابعة إصدار الوكالات ..وأضاف من الضروري ان تقوم وزارة التجارة بمراقبة وكلائها لمنع بيع المواد الإنشائية الا لأصحاب الإجازات كذلك منع بيع كميات كبيرة للإفراد بهدف تخزينها إضافة الى دعوة الجهات المختصة الى ضرورة إلزام الشركات المنفذة لحملة اعمارالعراق بتوفير المواد التي لها ارتباط بالإنشائية كالكهربائية والصحية من خارج الأسواق المحلية وذلك بهدف المحافظة على كميات تلك المواد محليا إضافة إلى المحافظة على أسعارها

وشاطره الحديث مصطفى خالد مهندس مبانٍ قائلا ..يجب ان تكون هناك خطوات عديدة لتطوير الصناعات الإنشائية الوطنية لأن لها مساساً مباشراً في عملية أعمار العراق وإنهاء أزمة السكن وذلك عن طريق منح إجازات لإنشاء معامل جديدة للسمنت والطابوق والموزائيك ومن خلال توجه الصناعة الى القطاع الخاص وتحويل عدد من الشركات العامة الى شركات مساهمة.داعيا وزارة الصناعة والمعادن الى انشاء الصناعات المتوسطة وإقامة مجمعات صناعية في مختلف المناطق مع تخصيص الأموال اللازمة ومنح القروض الحكومية الى القطاعات الصناعية الإنشائية لتطويرها..

تجار الظروف..

وللتطرق الى أحاديث أصحاب "السكلات الأهلية" . أشار ياسين عبد متقاعد ان اغلب أصحاب تلك السكلات يغتنمون الفرصة للحصول على مورد أعلى ، مبيناً ان الأسعار ترتفع يوماً بعد اخر بسبب توجه الدولة في حملة أعمار العراق متناسين اغلب المواطنين الذين يريدون بناء وتعمير منازلهم في هذا الظرف الصعب داعيا الجهات الحكومية الى ان تسيطر على أسعار تلك المواد الإنشائية المنتشرة في الأسواق المحلية.

وأضاف عثمان عادل موظف حكومي ان تقوم الحكومة في إعطاء تلك المصانع التي كانت تنتج السمنت والطابوق الى شركات مساهمة تدعم ولو بجزء بسيط من قبل الدولة وتكون هي المشرفة على نوعية الإنتاج وأسعاره كي يصار الى تخفيض أسعارها في الأسواق ومن ثم توفيرها من جهة ثانية..

في حين بين رائد كامل ٣٣ يعمل في سلك الأمن عن تذمره الشديد من ذلك الارتفاع الهائل في أسعار المواد الإنشائية . وأضاف انني لا استطيع ان ابني بيت مساحته ١٥٠ متراً بسبب قلة موردي وارتفاع أسعار مواد البناء ولذلك اضطررت الى ان اترك البيت واسكن تحت وطأة الإيجار.

نافذة اقتصادية

الدخل القومي وزيادة الرواتب

هادي طعمة

اذا كانت حاجة اي بلد الى خفض التضخم لتخفيف حدة الغلاء ووطأة المعاناة امرا ضروريا ، فأن حاجة العراق والعراقيين الى ذلك ضرورة اكثر من ملحة . وهو امر يتطلب اتباع سياسة اقتصادية محكمة النسج والتماسك ، لا ينفذ منها خلل تنشأ منه مشكلة أو تترتب عليه أزمة كما هو الحال الان ، حيث لانجد تناسقا بين السياستين المالية والنقدية—مثلا —ولا النظر الى مرجعية توزيع الدخل الكلي (القومي) لتفادي حدوث مشكلات وازمات تعم الكثير من قطاعات المجتمع ،ولتحاشي صنع فوارق معيشية كبيرة (ولا نقول فوارق طبقية)

غير ان الذي يبدو على السياسة الاقتصادية المتبعة —ان كان لها وجود في اطار التنسيق ، هو انها تقوم على قاعدة :أنه حيثما وجد التفارق وجد التناقض وحدثت الهوة والمزالق التي لا تتأتى منها الا المشكلات والأزمات

فمع ان الزيادات التي اضيفت الى قطاع الموظفين احلت الارتياح بين الكثيرين ونحن منهم ، الا أنها من الناحية الاقتصادية جاءت على خلاف القواعد المتبعة ، ذلك أنها لم تؤخذ على أساس من حساب التناسق المالي والنقدي بين الجهات المعنية ولا على قاعدةالانتاج والاجور ، الامر الذي زاد في طين التضخم بللا وليس بلة فقط.

فقطاع الموظفين الذي يبدو أنه المستفيد من هذه الزيادة (في الآجل —اذا جاز التقدير)قد دفع (في العاجل)ضريبة استغلال السوق المعتادة بارتفاعات الاسعار المرهقة حتى قبل أن يتسلم مبالغ الزيادات ! الامر الذي افضى الى زيادة التضخم وأضاف إلى الغلاء الحاد حدة جديدة ، والى شدة المعاناة شدة اضافيةنفخت في (قربة)التضخم والحقت أذى جديدا بالاقتصاد العام للوطن والمواطنين وللحكم يضاف الى ما هو فيه من أذى كان يتعين العمل للخلاص منه ، فضلا على ما يسببه من توسيع الهوة القائمة بين قطبى السياسة : الشعب والحكم ؛ ناهيك عن التنبية غلى وجوب استقرار مقومات الدولة التي يكون الشعب أهم أركانها وأدواتها وقياداتها كذلك .

فالامر اجمالا ذو مردود سلبي على كلا الطرفين وحيل كل منهما تجاه الاخر ، وينبغي ان لايغفل عما يحدثه من آثار وجدانية تغور في أعماق النفس البشرية وتحدو إلى اتخاذ مواقف !

ففي هذا الاطار عموما لم تستفد من قرار الزيادة ، الاسر (العائلات) التي ليس لها موظفون وبخاصة الكسبة ، وهي كثيرة ، ولكنها في الوقت نفسه تضررت من جراء زيادة الاسعارالتي لم تكن لها يد فيها ، وفي هذا حيف يلمسه الجميع واضحا يجب التنبه اليه والتنبيه عليه حتى لقد احتج بعض المتضررين بما معناه (ما ذنبنا ؟ نتحمل المظالم وندفع المغارم !) متخذا الى جانب ذلك موقف النا قم !

ان احوج ما تحتاجه لمصلحة الجميع بلا استثناء وبلا ابطاء هو اعتماد سياسة توزيع الدخل الكلي (القومي) بحيث لايستثني احد من المستحقين والمحتاجين من عموم الشعب ، ونبذ سياسة الاقتصار على قطاع محدد او شريحة معينة ، الا في حالات التمايز المهني الصرف ، وذلك لكي يعم توزيع موارد الدولة سائر المواطنين بروح العدالة واجراءاتها لا لكي يستفيد منها الجميع فقط – وان يكن ذلك من الحقوق المشروعة – ولكن لتجفف روافد التضخم المتسربة من عشوائيات الادارات الاقتصادية ، فلا يعود ينحدر منها شيء يزيد مستنقع الغلاء ووطأته على كاهل المواطنين وقلوبهم.

> ان احوج ما تحتاجه لمصلحة الجميع بلا استثناء وبلا ابطاء هو اعتماد سياسة توزيع الدخل الكلي (القومي) بحيث لايستثني احد من المستحقين والمحتاجين من عموم الشعب ، ونبذ سياسة الاقتصار على قطاع محدد او شريحة معينة ، الا في حالات التمايز المهني الصرف

الصناعة: تطالب بـ " ١٤٠ عقداً " لتجهيز شركاتها بالمعدات والمكائن الحديثة

بغداد/ المدى

أكدت وزارة الصناعة والمعادن أن الاتفاقية العراقية التركية التي عقدت مع الجارة تركية عام ٢٠٠٢ والتي تتضمن تجهيز تركيا بالنفط الخام مقابل توريدها للعراق مكائن ومعدات ومواد أولية لجميع الوزارات مازلت سارية المفعول.صرح بذلك مصدر مسؤول في الدائرة الاقتصادية في الوزارة وقال ان حصة وزارة الصناعة والمعادن في هذه الاتفاقية هي الأكبر من بين وزارات الدولة حيث تشتمل على أكثر من (١٤٠) عقداً لتجهيز شركات الوزارة بحاجتها من معدات ومكائن حديثة وبقيمة أجمالية تصل الى (١٨٥) مليون دولار، مئة وخمسة ثمانين مليون دولار.مبيناً ان تنفيذ عقود الاتفاقية توقف بعد أحداث عام ٢٠٠٣ و قامت الوزارة بتفعيلها عام ٢٠٠٥ من خلال أجراء الاتصال بالشركات التركية وقد أرسلت مؤخراً وفداً برئاسة المدير العام للدائرة الاقتصادية وعضوية ممثلي دوائر الوزارة والشركات التابعة ذات العلاقة حيث تم الاتفاق مع معظم الشركات التركية لحسم جميع العقود المعلقة معها. موضحاً انه تم الاتفاق على توريد معدات متطورة ذات مواصفات عالمية عالية الجودة ومواد أولية تناسب الخطط الإنتاجية الحالية بشكل يزيد من نشاط شركات الوزارة ويسهم في تشغل عدد اكبر من الأيدي العاملة مما يؤدي الى رفع مستوى المنتج الوطني وضمن المواصفات العالمية المعتمدة.

الجدير بالذكر ان عدد الشركات المستفيدة من الاتفاقية ثلاثون شركة، ثماني عشرة منها تم رفع ملاحق بعقودها والبقية مستمر بتنفيذها الجانب التركي وقد بلغ مجموع المبالغ المنفذة منذ بداية الاتفاقية العراقية التركية حتى الان بحدود (١٠٤) ملايين دولار والمبالغ غير المنفذة تقدر بـ (٨١) مليون دولار.

بأعتماد عملية البيع بالاجل

سياسة تسويقية جديدة لتجارة المواد الانشائية

بغداد/المدى

اكدت وكيلة وزارة التجارة سويبة زه نكه نة على ضرورة تفعيل عمل الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية وتقديم الدعم الكامل لها واعتماد سياسة تسويقية واستيرادية وتخطيطية جديدة تتماشى مع السياسة الجديدة التي تنتهجها الدولة للمساهمة في حملة الاعمارالتي يشهدها العراق، جاء ذلك خلال الجولة التفقدية التي قامت بها وكيل الوزارة لمقر الشركة.

ومن جهة اخرى وجهت على اهمية منافسة السوق المحلية والقطاع الخاص من خلا ل الاعتماد على المناشيء العالمية المعروفة بالجودة والنوعية والموديلات الحديثة المتطورة والاسعار التنافسية للمواد الانشائية المختلفة وكذلك مفاتحة دوائر الدولة لتجهيزها بالمواد الانشائية واعتماد عملية البيع لها بالاجل.. واكدت اثناء لقائها بمنتسبي اقسام وشعب الشركة بضرورة مواكبة التقدم والتطوير التقني الحديث في المعاملات المختلفة اضافة الى اعداد تقارير دورية بالمواد التي تتاثر بمتغيرات الاسعار الملحوظة في الاسواق المحلية وكذلك تحديد الاحتياجات المستقبلية للسوق..

واشارت وكيل الوزارة الى اهمية الدور الاعلامي في الترويج للمواد وعمل بوسترات توضيحية لمناشيء واسعار مختلف المواد. هذا ووجهت على ضرورة تكثيف الزيارات الميدانية لفروع الشركة للوقوف على سير العمل فيها وتذليل المعوقات التي قد تحصل ووضع الحلول العاجلة لها اضافة الى اهمية الدور الرقابي في متابعة حركة السوق المحلية..

ظاهرة جديدة

التجهيزات الزراعية في السنك تتحول إلى سوق لبيع المواد المنزلية

بغداد/المدى

تحول السوق المتخصص ببيع المواد الزراعية والمبيدات والمستلزمات البيطرية في منطقة السنك إلى سوق لبيع المواد المنزلية الشائعة. أصحاب المحال في السوق أبدوا امتعاضهم لهذا الحال وأرجعوا أسباب ذلك إلى تراجع قطاع الزراعة وعدم تمكن الفلاحين من مواصلة أعمالهم كما كانوا في السابق.

منطقة السنك التي تعتبر من المراكز التجارية الكبيرة في قلب العاصمة، تميزت بتنوع أسواقها التي تعرض سلعاً وبضائعَ مختلفة، ومن بينها تلك المحال التي تراصفت منذ سنين طويلة في أحد الشوارع المعروفة في ذلك السوق العتيق لمستلزمات الزراعة والتجهيزات. ذلك السوق عرف بمرتاديه من مربي الحيوانات وخاصة الكبيرة منها، وأهل الزراعة من أصحاب المساحات الواسعة من الأراضي والذين يقصدون تلك المحال لغرض الحصول على المبيدات المكافحة واللقاحات البيطرية وغيرها من مستلزمات الزراعة كالبذور والأسمدة والمعدات. ذلك المكان يبدو أن ظروف هذه الأيام قد زحفت عليه لتقلب حال العمل فيه رأساً على عقب لتحوله إلى سوق يلبي حاجة الحدائق والمشاتل الصغيرة فقط مع التدهور الذي أصاب القطاع الزراعي فهل يخلع هذا السوق ثوبه القديم ليلبس ثوبا جديداً؟ مجردسؤال!

خبير اقتصادي: ستراتيجية الموازنة للعام الحالي تنطلق من التحديات والالتزامات الدولية

بغداد/المدى

قال الخبير الاقتصادي عضو هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء الدكتور كمال البصري ان الستراتيجية الاقتصادية للموازنة للعام الحالي تنطلق من التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق اضافة الى الالتزامات الدولية.واضاف البصري الذي اعد دراسة بخصوص ستراتيجية الموازنة الفيدرالية:"ان الالتزامات الدولية تتمثل باتفاقيات صندوق النقد الدولي والعهد الدولي وسياسة التطبيع مع منظمة التجارة الدولية مبينا ان المبادئ الجديدة للسياسة الاقتصادية تتجسد بابتعاد الحكومة عن سياسة التخطيط المركزي وتعميق الممارسات اللامركزية كدعم مجالس المحافظات في ادارة شؤون محافظاتهم او الاقاليم وانسحاب الحكومة التدريجي من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية".ولفت الانتباه الى سعي الحكومة لتوفير البنى التحتية الضرورية كالطرق و الموانئ والخدمات الستراتيجية وتوفير الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص".مشيرا الى:"ان ذلك سيتم من خلال العمل على تبسيط التشريعات والاجراءات الحكومية وتفعيل قانون الاستثمار ومحاربة الفساد وتقديم القروض الميسرة".وركز البصري على:"ترشيد سياسة الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه نقدي قدر الامكان".وتابع:"ان من اهداف الموازنة ايضا الاهتمام بقطاع النفط والتنمية البشرية واعادة بناء الهياكل الارتكازية وباقصر فترة زمنية تطبيقا لاعلان رئيس الوزراء نوري المالكي ان العام الحالي هو عام الاعمار".

واعتبر البصري:"ان الاستثمار في هذه القطاعات سيعمل على خلق فرص العمل الضرورية واحداث التطور في التنمية البشرية وتعزيز البيئة الملائمة للقطاع الخاص".مؤكدا:"ان تطبيق الستراتيجية سيؤدي الى تعظيم الايرادات وترشيد اولويات الانفاق بعد ان انهت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي تخطيط الاحتياجات الاستثمارية".

إنخفاض الطلب على شراء الدولار بمزاد البنك المركزي

بغداد/ قيس عيدان

انخفض الطلب على شراء الدولار في مزاد البنك المركزي، ليوم الخميس الماضي، مسجلا حجما كليا للطلب بلغ ٦٤ مليونا و٨٤٥ ألف دولار، مقابل ٨٣ مليونا و٩٨٠ ألف دولار يوم (الأربعاء).

وأوضحت النشرة الخاصة بمزاد البنك المركزي، ليوم (الخميس)، أن الطلب توزع بواقع أربعة ملايين و(٣٩٥) ألف دولار نقدا، و(٦٠) مليونا و(٤٥٠) ألف دولار على شكل حوالات خارج القطر. وغطاها البنك بالكامل جميعا بسعر صرف مستقر قدره (١١٩٨) دينارا للدولار الواحد.

وتقدمت المصارف الـ (١٣) المشاركة في المزاد بعروض لبيع الدولار تقدر بـ (١٠٠) ألف دولار، واشتراها أيضا البنك بالكامل بسعر صرف قدره (١١٩٦) دينارا مقابل الدولار الواحد.

جامعة الكوفة تقيم ندوة بخصوص التجارة الالكترونية في العراق

عامر العكايشي –النجف

اقامت جامعة الكوفة ندوة علمية بشأن التجارة الالكترونية بعنوان (التجارة الالكترونية في العراق فرص وتحديات) على قاعة رئاسة الجامعة الكبرى.

وقال ليث محمد رضا مدير مركز الحاسبة الالكترونية بجامعة الكوفة " ان الهدف من اقامة هذه الندوة تسليط الضوء على مفاهيم التجارة الالكترونية التقنية والأسس التي ترتكز عليها واليات التعامل التجاري الالكتروني وسبل الارتقاء والتطوير المتاحة للنهوض بواقع التجارة الالكترونية".

و تضمنت الندوة عدة محاور منها المحور التكنولوجي الذي سلط الضوء على معظم مفاهيم التجارة الالكترونية وسبل الارتقاء والتطوير المتاحة للنهوض بواقع التجارة الالكترونية وحفظها من أيدي المتلاعبين والقراصنة.

كما تضمنت المحور الاقتصادي الذي تمت فيه مناقشة جميع أنماط التجارة الالكترونية اقتصاديا وتحديد النافع منها للبلد والمجتمع وعزل السقيم منها وتشخيص الضرر الاقتصادي المحتمل.

اضافة الى المحور القانوني – الأمني تناول جانبي القانون والأمن، مبيناً الحدود المشروعة للتعامل وفق القانون وما هي الحدود الدنيا للشروع بمثل هذا النوع من التجارة وكذلك نوع الضمانات التي يجب توافرها للعملاء ونوع الدعم الذي يجب ان يقدم للمجهزين.

كما تضمنت الندوة القاء الضوء على محوري التجارة الالكترونية وتبعاتها الأمنية محليا وإقليميا والمحور الفقهي الذي بحث سبل التجارة الالكترونية فقهيا في ضوء فتاوى الفقهاء في المعاملات المعاصرة وازالة ما هو حاصل من لبس حول هذا النوع من القضايا.